

Distr.: General  
4 March 2016  
Arabic  
Arabic Only

## الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والثلاثون  
البند ١ من جدول الأعمال  
مسائل تنظيمية وإجرائية

بيان مكتوب من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز  
وحماية حقوق الإنسان\*\*

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مجلس حقوق الإنسان طيه الرسالة المقدمة من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المستنسخة أدناه وفقاً للمادة ٧(ب) من النظام الوارد في مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، التي تنص على أن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستند إلى ترتيبات وممارسات اتفقت عليها لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك القرار ٢٠٠٥/٧٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

\* مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان اعتمدها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن الفئة "ألف".

\*\* استنسخت كما وردت.

GE.16-03497(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 6 0 3 4 9 7 \*

## رابطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

### إعلان ميريدا

### دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

١- انعقد المؤتمر الدولي الثاني عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (ICC) في ميريدا بالمكسيك في الفترة من ٠٨-١٠ أكتوبر عام ٢٠١٥، واستضافته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك (CNDH) بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة التنسيق الدولية. كان محور المؤتمر "أهداف التنمية المستدامة: ما هو دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟"

٢- وقد أعربت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن امتنانها للجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان على التنظيم الممتاز وكرم الضيافة. كما أعربوا عن شكرهم للجنة التنسيق الدولية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهماتهم في تنظيم المؤتمر. ورحب المشاركون بالبيان الافتتاحي الذي ألقاه معالي لويس راؤول جونزاليس بيريز، رئيس اللجنة الوطنية المكسيكية، والحامي مايدلي لورنس موشوانا رئيس لجنة التنسيق الدولية، والسفير ميغيل رويز كابانياس إسكييردو، وكيل وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان بوزارة الشؤون الخارجية. ومعالي روبرتو كامبا، وكيل وزارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية. ومعالي رولاندو زاباتا بيلو، حاكم ولاية يوكاتان. كما رحب المشاركون كذلك بتصريحات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان والمنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في المكسيك الذي مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المتحدثين الرئيسيين والمساهمات القيمة التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية من مختلف أنحاء العالم والتي أثرت المداولات. وقد كانت المناقشات التفاعلية والثرية التي تعكس الخبرات ووجهات نظر المؤسسات الوطنية من جميع الأقاليم، محل تقدير كبير.

اعتمد المؤتمر الدولي الثاني عشر الإعلان التالي:

٣- أشار المشاركون إلى الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية والغير منفصلة لجميع البشر والصبغة الشمولية الغير متجزئة والاعتماد المتبادل والروابط المشتركة لكافة حقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإعلان فيينا وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣.

٤- وأشار المشاركون أيضاً إلى أن حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن هي دعائم مركزية متصلة ببعضها ومتعاضة تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، كما وردت في ميثاق الأمم

المتحدة، وبالرغم من الاعتراف بالتقدم المحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ذكر المشاركون أنها لم تكن قائمة على الحقوق وأخفقت في الوصول إلى الجميع.

٥- ورحب المشاركون باعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ( ويشار إليه هنا بجدول الأعمال)، كنتيجة للعملية التي جمعت بين الملايين من الفعاليات المتنوعة في جميع أنحاء العالم في حوار بناء ومشاورات شاملة. ويشكّل جدول الأعمال إطاراً تحويلياً غير مسبوق ينطبق على جميع البلدان، مما يوحد الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، ويهدف إلى إعادة تأسيس وئام مع الطبيعة. ودعا المشاركون جميع الدول إلى تنفيذها.

٦- ورحب المشاركون بشكل خاص بكون أن جدول الأعمال مؤسس بثبات ضمن ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومدعوم من قبل غيره من المواثيق مثل إعلان الحق في التنمية، ويحتوي كامل مضمون جدول الأعمال ٢٠٣٠ على إشارات إلى حقوق الإنسان<sup>(١)</sup> مع اعتراف صريح بوجود أن يظل التنفيذ متسقاً مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة وأن يسهم في تحقيقها. وتعكس الأهداف السبعة عشر (١٧) للتنمية المستدامة وغاياتها البالغة ١٦٩ معايير حقوق الإنسان<sup>(٢)</sup> بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتندمج فيها مبادئ شاملة لحقوق الإنسان مثل المشاركة والمساءلة وعدم التمييز. وفي حين أقر المشاركون بالتحديات الخاصة بكل بلد، فقد أكدوا على أنه سيكون لجدول الأعمال هذا تأثير كبير على التمتع بحقوق الإنسان من قبل الجميع في كل مكان، إذا ما تم تنفيذه بشكل جيد.

٧- إن جدول الأعمال شامل ويحدّد أهدافاً طموحة لمجموعة من القضايا التي تؤثر على البشر والكوكب. وهو يستند إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عندما نهدف للقضاء على الفقر (الهدف ١) والجوع (الهدف ٢)، وضمان الحصول على الرعاية الصحية (الهدف ٣) والتعليم (الهدف ٤)، والمياه والصرف الصحي (الهدف ٦)، وكذلك العمالة والعمل اللائق (الهدف ٨). كما يصبو الهدف ١٦ إلى تحقيق مجتمعات سلمية وشمولية، والوصول إلى العدالة، وإلى خلق مؤسسات شمولية خاضعة للمساءلة وتعكس مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية.

٨- وأكد المشاركون على أن القضاء على الفقر وعدم المساواة وتحقيق الكرامة الإنسانية هي من الأهداف الرئيسية لجدول الأعمال، وعلى أن العهد بأن لا يُترك أحد في الخلف، والوصول إلى من هم في المؤخرة أولاً، إنّما يمثّل الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز. ويتم تعزيز هذه المبادئ من خلال الأهداف المستقلّة بذاتها للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف ١٠)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، متضمناً كذلك إشارات صريحة إلى الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمهاجرين

(١) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/index.html>

(٢) انظر <http://www.humanrights.dk/human-rights-guide-sdgs>

وغيرهم من أصحاب الحقوق، بما في ذلك المجتمعات المتحدّرة من أصل أفريقي في الأمريكتين. وشدد المشاركون على الحاجة إلى معالجة عدم المساواة القائمة على أسس التمييز، وإعادة تأكيد الالتزام الذي ينعكس في إعلان عمان ٢٠١٢ وبرنامج العمل حول دور المؤسسات الوطنية في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٩- وأكد المشاركون على أن أهداف التنمية المستدامة ستكون ذات صلة بجميع أصحاب الحقوق في كل مكان، وستعمل على إشراك مجموعة متنوعة من اللاعبين الرئيسيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك النساء والفتيات والسكان الأصليين والمعاقين والأطفال والشباب والعجزة والمزارعين والعمّال والبرلمانات والسلطات المحلية والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

١٠- وأكد المشاركون مجدداً بشدة على أن المجتمع المدني له دور رئيسي في المساهمة في تحقيق جدول الأعمال. وهذا من شأنه فتح فرص للتعاون والشراكة والتآزر، وتسييل الضوء على الحاجة إلى ضمان مشاركة المجتمع المدني الكاملة في الرصد والتنفيذ.

١١- وأكد المشاركون كذلك على الدور الكبير الذي تلعبه الأعمال التجارية في المساهمة في تحقيق جدول الأعمال، وفرص الشراكة المحتملة التي يوفرها ذلك. كما سلّطوا الضوء على ضرورة مواءمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. في هذا السياق، رحّب المشاركون بالإشارة الصريحة إلى المبادئ التوجيهية في جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وأشاروا إلى إعلان أذربايجان عام ٢٠١٠ بشأن دور المؤسسات الوطنية في ما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعمل لجنة التنسيق الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستمر في هذا المجال.

١٢- توفر موثيق وآليات حقوق الإنسان إطاراً هاماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسوف يساهم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إعمال حقوق الإنسان. يشير هذا إلى إمكانية استخدام الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، فضلاً عن الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية، لتقييم وتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشدد المشاركون أيضاً على حاجة آليات رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة إلى النظر في حقوق الإنسان، وأن تأخذ بعين الاعتبار توصيات آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية.

١٣- في حين تمّت الإشارة إلى أن البلدان هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، دعا المشاركون جميع أصحاب المصلحة إلى اعتماد نهج تنفيذ قائم على حقوق الإنسان في كافة مراحل التخطيط ووضع البرامج والتنفيذ تمشياً مع الموثيق والآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويجب أن يغلب النهج القائم على الحقوق دائماً، حتى في حالة أهداف ومبادرات التنمية التي قد تبدو متضاربة. وشددوا على ضرورة وضع آليات رصد واستعراض عامة وصلدة وتشاركية ويمكن الوصول إليها على نطاق واسع ومستندة إلى الأدلة. وأقرّوا كذلك العمل الذي تمّ الاضطلاع به تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في وضع إطار لمؤشر قياس جدول الأعمال

الجديد، جنباً إلى جنب مع المؤشرات التي من شأنها الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان المنعكسة في الأهداف والغايات التي تم اعتمادها.

١٤- ويصوب الهدف رقم ١٧، ١٨ بشكل واضح إلى إحداث زيادة كبيرة في توافر بيانات مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والعرق ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة. وأشار المشاركون إلى أن جمع ونشر بيانات مصنفة حسب أسس التمييز المحظورة وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان قد لعب دوراً مهماً في الوصول إلى حقوق الإنسان، وسلطوا الضوء على تجربة وإمكانيات المؤسسات الوطنية في هذا المجال. كما رحبوا بجهود خبراء الإحصاء في إقامة "ثورة البيانات" والشراكات مع منتجي البيانات الجديدة والمستخدمين على المستوى العالمي والإقليمي وعلى المستوى الوطني. ولهذا القدرة على تعزيز تصنيف البيانات وتطوير نظم جمع بيانات شاملة وسليمة تفضي إلى احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان.

١٥- وأكد المشاركون أن المؤسسات الوطنية في جميع المناطق تعالج بالفعل قضايا ذات أهمية حاسمة بالنسبة لجدول الأعمال في سياق عملها العادي. وعليه، فإن تعزيز المؤسسات الوطنية في جميع المناطق، بما في ذلك الاستقلالية التقنية والمالية، هي وسيلة فعالة لتعزيز تحقيق جدول الأعمال. أن المؤسسات الوطنية قد تم إنشائها بشكل فريد لتلعب دور الجسر الذي يربط بين أصحاب المصلحة في عمليات التنفيذ والرصد الوطنية بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة. وشجع المشاركون المؤسسات الوطنية على وجه الخصوص على التصدي لجميع أشكال الإقصاء والفقر وتحديد الأولويات وإدماج حقوق الإنسان للنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين في عملها.

١٦- أيد المشاركون إنشاء الفريق العامل للجنة التنسيق الدولية والمعني بجدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ باعتباره وسيلة للتعاون بين المؤسسات الوطنية بشأن هذه المسائل.

١٧- كما شجّعوا الشبكات الإقليمية للجنة التنسيق الدولية والمؤسسات الوطنية الفردية، وذلك تمشياً مع ولايتها بموجب مبادئ باريس، للتعاون في مجال بناء القدرات المتبادل، واعتبار المهام العملية التي يمكن لهم الاضطلاع بها من أجل المساهمة في نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، يشمل ولا يقتصر على المبادرات التالية:

(١) عقد ورش عمل حول حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في كل أقاليم لجنة التنسيق الدولية، بالتعاون مع الفريق العامل للجنة التنسيق الدولية والمختص بجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتطوير خطط العمل الإقليمية التي من شأنها أيضاً تحديد ومعالجة احتياجات بناء القدرات للمؤسسات الوطنية. ويتم تشجيع المشاركين من الرؤساء الإقليميين لتقديم تقرير بشأن ذلك إلى اجتماع الجمعية العمومية للجنة التنسيق في مارس ٢٠١٦ والاجتماعات الإقليمية والدولية اللاحقة للمؤسسات الوطنية؛

(٢) تقديم المشورة للحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب الحقوق واللاعبين الرئيسيين الآخرين، والترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ وقياس جدول أعمال التنمية

المستدامة ٢٠٣٠ عن طريق تقييم أثر القوانين والسياسات والبرامج والممارسات الإدارية والميزانيات على تحقيق كافة حقوق الإنسان للجميع؛

(٣) تعزيز الشراكات من أجل تعزيز تنفيذ عملية شفافة وشاملة للمشاركة والتشاور مع أصحاب الحقوق والمجتمع المدني في جميع مراحل تنفيذ جدول الأعمال، مثل وضع استراتيجيات وطنية للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، تشمل أولئك الذين الموجودين في المؤخرة؛

(٤) التواصل مع المسؤولين وأصحاب الحقوق والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الوكالات الحكومية والبرلمانات والقضاء والسلطات المحلية والمكاتب الإحصائية الوطنية، والمجتمع المدني، والمجموعات الرئيسية والمجموعات المهمشة، ووسائل الإعلام العامة ومواقع التواصل الاجتماعي، والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، لرفع مستوى الوعي وبناء الثقة وتعزيز الحوار وتضافر الجهود لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ ورصد جدول الأعمال، وحفظ مساحة لانخراط أصحاب الحقوق والمجتمع المدني؛

(٥) المساعدة في صياغة مؤشرات وطنية شاملة وأنظمة جمع بيانات سليمة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان لدى قياس جدول الأعمال، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، حسب الاقتضاء، وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات الصلة، وبالاستفادة من آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية القائمة؛

(٦) رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وتسليط الضوء على عدم المساواة الهيكلية والتمييز في هذا الخصوص، بما في ذلك من خلال أساليب مبتكرة لجمع البيانات والشراكات مع أصحاب الحقوق والفئات الضعيفة والمهمشة من أجل رصد تشاركي وشامل وتحديد العقبات وأيضاً الخطوات اللازمة للتقدم المتسارع؛

(٧) تحميل الحكومات مسؤوليتها عن التقدم الضعيف أو غير المتكافئ المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار عند تقديم التقارير لآلية الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والآليات الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى مثل مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، فضلاً عن الهيئات الرقابية لمنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنتدى السياسي رفيع المستوى؛

(٨) الاستجابة لادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في سياق تطوير وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإجراء التحريات والتحقيق في تلك الادعاءات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمييز وعدم المساواة الهيكلية التي يمكن أن تؤدي إلى تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية؛

(٩) تيسير الوصول إلى العدالة من خلال الإنصاف ورفع الظلم عن أولئك الذين يعانون من سوء المعاملة وانتهاك حقوقهم لدى القيام بعملية تنفيذ جدول أعمال التنمية، ومن خلال استلام ومعالجة الشكاوى في إطار صلاحيات المؤسسات الوطنية؛

اتفق المؤتمر أيضاً على أنه ينبغي على لجنة التنسيق الدولية:

(١٠) مواصلة الدعوة للمشاركة المستقلة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات التنسيق الدولية والإقليمية الممتثلة لمبادئ باريس، في آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك عمليات المتابعة ومراجعة جدول الأعمال، كما في المنتدى السياسي رفيع المستوى، وكما تتم الدعوة أيضاً قبل الأمين العام للأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>؛

(١١) دعم بناء القدرات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، فضلاً عن إدارة المعرفة مع وفيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بجدول الأعمال، وتعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض. وتدعيم الشراكة الاستراتيجية الثلاثية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية من أجل تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية والشبكات الإقليمية ولجنة التنسيق الدولية في هذا السياق.

تمّ اعتماده في ميريدا، يوكاتان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

(٣) انظر A/70/347.